



Title: National Council for Payments Demands Release of Draft Bill to Develop Non-Cash Transactions
Source: Alam Rakamy

ترأس الرئيس عبد الفتاح السيسى، اليوم، الاجتماع الأول للمجلس القومى للمدفوعات بكامل عضويته، والتي تضم كلاً من رئيس مجلس الوزراء، ومحافظ البنك المركزى، ووزراء الدفاع، والتخطيط، والداخلية، والاتصالات، والعدل، والمالية، بالإضافة إلى رؤساء المخابرات العامة، وهيئة الرقابة الإدارية، وهيئة العامة للرقابة المالية، فضلاً عن نائب رئيس البنك المركزى للاستقرار النقدى، ورئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى.

وصرح السفير علاء يوسف المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية، بأن طارق عامر محافظ البنك المركزى استعرض خلال الاجتماع الاختصاصات والأهداف التى يسعى المجلس القومى للمدفوعات إلى تحقيقها، ومنها خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفى وتشجيع استخدام القنوات الإلكترونية فى الدفع، والعمل على تحقيق الشمول المالى بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين فى النظام المصرفى وضم القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمى وزيادة المتحصلات الضريبية.

وقد أشار المحافظ، إلى أن إنشاء المجلس القومى للمدفوعات يأتى فى إطار العمل على الارتقاء بالنظام المالى فى مصر وتطوير بنيته التحتية التكنولوجية، مشيراً إلى الخطط المقترحة للتحويل إلى مجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد، والعمل على تحقيق الشمول المالى، ومستعرضاً أهم التحديات القائمة فى سبيل تحقيق هذه الأهداف وسبل التغلب عليها.

وأضاف المتحدث الرسمي، أنه فى ضوء المناقشات التى دارت بالمجلس، فقد صدر عنه القرارات التالية:

إعداد مشروع قانون تطوير المعاملات المالية غير النقدية وعرضه على المجلس خلال ستة أشهر.

إلزام جميع وحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والهيئات الاقتصادية، وغيرها من الجهات الحكومية بعدم سداد أى مستحقات للموردين المتعاقدين مع تلك الجهات تزيد قيمتها عن عشرين ألف جنيه بصورة نقدية أو عن طريق شيكات مصرفية، وذلك فى فترة أقصاها ٢٠١٨/٧/١.

تكليف كافة الجهات الحكومية التى تقدم خدمات عامة للجمهور أو تدير مرافق عامة أن تتيح للمتعاملين معها وسائل للدفع غير النقدى واستهداف الانتهاء من ذلك على مراحل خلال عامين.

وضع تصور كامل للخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمستهدف ميكنتها وتقديمها بصورة الكترونية وعرضها على المجلس خلال ستة أشهر.

إعفاء المواطنين من المصاريف الخاصة بفتح حساب لخدمات الدفع بالهاتف المحمول لمدة عام من تاريخه وخفض المصاريف الخاصة بخدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول بنسبة ٥٠% لمدة ستة أشهر من تاريخه.

وذكر السفير علاء يوسف أن الاجتماع شهد أيضاً عرضاً قدمه وزير الاتصالات لمنظومة الكارت الذكى الموحد، وذلك فى إطار الجهود المبذولة لإنشاء منظومة متطورة للخدمات والمعاملات الرقمية والتحول إلى الاقتصاد الرقضى وفقاً للمعايير العالمية، حيث أوضح السيد الوزير أن ذلك سيساهم فى الارتقاء بمستوى وكفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين، فضلاً عن ضمان وصول الدعم لمستحقه والقضاء على الاقتصاد الموازى ومنع عمليات التلاعب والفساد.

كما استعرض وزير المالية خلال الاجتماع الجهود المبذولة لتحقيق التكامل بين النظم الإلكترونية بالوزارة بهدف الاعتماد على الأساليب الحديثة فى إنجاز كافة الأعمال المالية والمحاسبية والتنظيمية وإتاحة قواعد بيانات دقيقة وخلق مناخ جاذب للاستثمار فى مصر.

وفى هذا الإطار عرض الوزير المساعى التى تقوم بها الوزارة للتحويل إلى الدفع والتحصيل الإلكتروني فيما يخص الأجور والضرائب والجمارك والمعاملات الحكومية، كما تطرق السيد الوزير إلى خطة عمل الوزارة لتعظيم هذه الجهود خلال عام ٢٠١٧.